

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

تتشرف المديرية العامة بأن تحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي كي تنظر فيه في اجتماعها الثاني والعشرين (انظر الملحق).

الملحق

**التقرير السنوي الخامس المقدم من
لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة
إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة**

أيار/ مايو ٢٠١٥

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م١٢٥ق١ وحدد اختصاصاتها الرامية إلى إبداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي من خلال هذه اللجنة الأخيرة بشأن المسائل التي تدرج ضمن نطاق ولايتها والتي تشمل ما يلي:

- استعراض بيانات المنظمة المالية وسياساتها لتقديم التقارير المالية والمحاسبية
- إبداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر
- استعراض مدى فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة، ورصد تنفيذ نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات المنبثقة عنها.

٢- وفيما يلي أسماء أعضاء لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة:

الاسم	تاريخ تعيين العضو من جانب المجلس التنفيذي ^١	مرجع المقرر الإجرائي
السيد فريد لحد (الرئيس)	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣	م١٣٢(٢)
السيد موكيش أريا	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٨)
السيدة ماري نكوبي	أيار/ مايو ٢٠١٢	م١٣١(٤)
السيد روبرت ساملز	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٨)
السيد ستيف تنتون	أيار/ مايو ٢٠١٣	م١٣٣(٨)

٣- وهذا التقرير هو التقرير السنوي الخامس المقدم من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وهو يلخص التقدم الذي أحرزته اللجنة في إنجاز أعمالها طوال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

٤- وقد عقدت اللجنة دوراتها الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة في الفترات من ٣٠ حزيران/ يونيو إلى ٢ تموز/ يوليو ٢٠١٤ ومن ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ ومن ٨ إلى ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

١ تاريخ اعتماد المجلس التنفيذي للمقرر الإجرائي المعني.

٥- وحضر جميع الأعضاء الخمسة الاجتماعات سالفة الذكر.

٦- وحظيت اللجنة طوال اجتماعاتها بدعم جدير بالثناء من أعضاء الإدارة، وأعربت عن شكرها للمديرة العامة شخصياً وأعضاء فريقها على انفتاحهم في تبادل المعلومات مع اللجنة وتكريسهم الوقت الكافي للاستماع إلى الشواغل التي عبرت عنها اللجنة وتقديمهم الإيضاحات أو الردود اللازمة.

البيانات المالية

٧- استعرضت اللجنة البيانات المالية لعام ٢٠١٤ وبحثها مع أعضاء الإدارة، وتناولت سياسات المحاسبة الرئيسية ومدى وجاهة التقديرات المهمة ووضوح عمليات الإفصاح.

٨- وأشارت اللجنة إلى أنها ترى أن الحسابات ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (في معرض ملاحظتها أنه وفقاً لما تسمح به قواعد المعايير المذكورة، فإن المنظمة اختارت اعتماد الحكم الانتقالي بشأن تنفيذ متطلبات تلك المعايير فيما يتعلق بالامتلاكات والمعدات حتى عام ٢٠١٦). وأُطِّعت اللجنة بإيجاز على الوضع الراهن لتطوير نظام إدارة مخزونات المنظمة وأصولها الثابتة لدمجه بالكامل في نظام الإدارة العالمي، وأُبلغت بوضع خطة مفصلة موضع التنفيذ في الإقليم الأفريقي بشأن تقييم جميع الأصول بحلول منتصف السنة القادمة (وهو الإقليم الوحيد الذي لا يزال فيه تقييم الأصول معلقاً). وستواصل اللجنة استعراض ورصد الخطوات التي تعكف الأمانة على اتخاذها في هذا الاتجاه، جنباً إلى جنب مع العمل الجاري إنجازه على قدم وساق فيما يتعلق بالنظام العالمي لإدارة المخزونات. وتقتصر اللجنة أن تحاول تقريب موعد التنفيذ النهائي قدر المستطاع من أجل تسريع وتيرة تطبيق الضوابط المتعلقة بالمخزونات وإدخال تحسينات عليها.

٩- كما تلقت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة عرضاً عن البيانات المالية لصندوق التأمين الصحي للموظفين عن عام ٢٠١٤.

المراجعة الخارجية للحسابات

١٠- وفقاً للممارسات المعتادة التي تتبعها لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، فقد التقت بمراجع الحسابات الخارجي بشكل منفرد، وكذلك بممثلي الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاتها.

١١- وأطلع مراجع الحسابات الخارجي اللجنة بإيجاز على التوصيات الخاصة بمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٣ ونطاق مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٤ وعلى محتويات البيانات المالية لعام ٢٠١٤.

١٢- وبناءً على الاستعراضات والمناقشات المشار إليها أعلاه التي أجريت مع الإدارة، وعلى إفصاح مراجعي الحسابات الخارجيين عن نيتهم لإصدار رأي غير متحفظ بشأن البيانات المالية (لم يُوضع هذا الرأي في صيغته النهائية بالوقت المناسب لكي تستعرضه اللجنة)، لم تعرب اللجنة عن أية تحفظات فيما يتعلق بتقديم البيانات المالية إلى لجنة البرنامج والإدارة والميزانية وإلى جمعية الصحة العالمية؛

١٣- وأُطِّعت اللجنة أيضاً بإيجاز على تنفيذ التوصيات السابقة لمراجع الحسابات الخارجي، وأعربت عن سرورها عقب ملاحظة التوافق في الآراء بين الإدارة ومراجعي الحسابات الخارجيين؛

١٤- ونظرت اللجنة أيضاً في مسودة الخطابات الإدارية لمراجعي الحسابات الخارجيين التي تتضمن تقييمهم وتوصياتهم فيما يتصل بالاستعراضات البرمجية والإدارية (استعراضات "تشغيلية" غير مالية). واقترحت اللجنة أنه

ينبغي أن ينسق مراجعو الحسابات الخارجيون مع الإدارة تنسيقاً مثالياً في إعداد الخطابات الإدارية والردود عليها، وذلك ليتسنى ضمان ما يلي: (١) دقة واتساق اللغة المتداولة في الإبلاغ عن المسائل، (٢) ومساعدة الإدارة عن جميع الردود في وقت تقديم تلك الخطابات بصيغتها النهائية إلى الجهات المعنية. كما تتطلع اللجنة إلى الحصول على النسخة النهائية من تلك الخطابات.

خدمات المراقبة الداخلية

١٥- التقت اللجنة في كل واحد من اجتماعاتها بمدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية على انفراد وبحضور أعضاء الإدارة على حد سواء.

١٦- وأبلغ مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بإرساء عملية جديدة لتقييم المخاطر بغية تحديد الأولويات في ميدان مراجعة الحسابات والمشهد الحالي المحيط بهذا الميدان. واستعرضت اللجنة الوضع الراهن للتوصيات المتعلقة فيما يخص مراجعة الحسابات وبرنامج العمل، وأحاطت علماً مع الارتياح بتسارع وتيرة تنفيذ تلك التوصيات.

١٧- على أن اللجنة أعربت عن قلقها مجدداً إزاء استمرار الطابع المنهجي الهشاشة على ما يبدو للضوابط المطبقة على نطاق المنظمة ككل وانعدام فاعلية تلك الضوابط. ولاحظت اللجنة تحديداً أن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية غير مرضية فيما يتعلق بالمكاتب القطرية، الأمر الذي قد يمثل بادرة بشأن انتشار ثقافة التسامح في حال عدم الامتثال للقواعد والسياسات. وتستعري اللجنة انتباه الإدارة إلى هذه المسألة وإلى ضرورة تعزيز المساءلة.

١٨- وترى اللجنة أنه يجري التعامل مع المسائل التي تبرزها تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية على المستوى الفردي لا على المستوى الجماعي في أرجاء المنظمة ككل، لذا تشدد اللجنة على التوصية باستخلاص العبر من نتائج تقارير مراجعة الحسابات على نطاق المنظمة ككل.

١٩- وجددت اللجنة تأييدها للعديد من المبادرات المقدمة بشأن تعزيز الضوابط ومستويات الامتثال الجارية على قدم وساق، بيد أنها لاحظت أن تأثيرها لم يتجلى حتى الآن على مستويات المنظمة كافة، وأن إطار المراقبة الداخلية وإطار المساءلة الجديدين لم يُدمجا بعد في ثقافة العمل دمجاً كاملاً.

صندوق التأمين الصحي للموظفين

٢٠- حصلت اللجنة أيضاً على معلومات محدثة عن التوقعات اللاحقة لتقديم الخدمة فيما يخص تمويل التأمين الصحي، واقتُرحت أن تُدمج إدارة صندوق التأمين الصحي للموظفين ضمن إطار المراقبة الداخلية ككل بالمنظمة، بالاقتران مع إدراج ما يقترن بذلك من مخاطر في سجل المخاطر الجديد.

إطار المراقبة الداخلية

٢١- أجرت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة أثناء دورتيها الثالثة عشرة والرابعة عشرة مكالمات مع مديري الشؤون الإدارية والمالية لكل من المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمكتب الإقليمي لأوروبا والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط على التوالي، وذلك لتحسين تقييم التقدم المُحرز في إصلاح المنظمة

واستعراض التحديات المواجهة في المراقبة الداخلية للمكاتب الإقليمية. وشعرت اللجنة بالطمأنينة عقب اطلاعها على إجماع المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية على الرأي حول أبرز التحديات التي تواجهها المنظمة. وناقشت اللجنة أيضاً تقارير مراجع الحسابات الداخلي وموضوع استهلال تطبيق إطار المراقبة الداخلية. وجرى وصف وحدات الامتثال التي تدعم إطار المراقبة الداخلية، وأُحيط علماً بأن الأدوار والمسؤوليات والتقارير تختلف من إقليم إلى آخر.

٢٢- وترى اللجنة أن تعزيز الضوابط الداخلية يقتضي أن تُقام وحدات الامتثال في جميع الأقاليم بطريقة منسجمة وقابلة للمقارنة وأن تُدار عن طريق اتباع نهج ثابت وموحد بموجب الإطار الذي وضعه مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات على نحو مركزي، وذلك من أجل تكوين المرونة اللازمة لكل واحد من المكاتب الإقليمية. وتوصي اللجنة كذلك بأن تُدرج وظائف الامتثال في إجراءات الإدارة بوصفها جزءاً لا يتجزأ منها. ويجب أن تقوم وحدات الامتثال مقام "خطوط دفاعية ثانية" تتكفل بأداء مهمة محددة المعالم ضمن إطار المراقبة الشامل.

٢٣- وحصلت اللجنة أيضاً على معلومات محدثة عن استهلال تطبيق إطار المراقبة الداخلية وقوائم التقييم الذاتي التقييمية الخاصة بالضوابط الداخلية في المكاتب الإقليمية والقطرية. وهذه القوائم هي عبارة عن أدوات إدارية يستخدمها رؤساء المكاتب القطرية وسواها من مراكز الميزانية لأغراض تقييم ورصد حالة المراقبة الداخلية في مجالات وظيفية رئيسية. وتتوقع اللجنة من المديرين الإقليميين أن ينهضوا بمسؤوليتهم فيما يتعلق بتنفيذ قوائم التقييم الذاتي التقييمية واستهلال تطبيقها واستكمالها كلّ فيما يخص إقليمه، وتلاحظ اللجنة الحاجة إلى تحسين فهم الغرض من تلك الأدوات واستخدامها عوضاً عن التعامل معها على أنها من الأعباء الإدارية. ويبدو أن هناك قصوراً في التواصل على مختلف المستويات وروابط مفقودة بين الأدوات والسياسات والإجراءات على اختلافها.

٢٤- وترغب اللجنة في التأكيد على أهمية إرساء ثقافة الامتثال للقواعد والسياسات، وتلاحظ انعدام إنزال العقوبات أو اتخاذ التدابير في حالات قصور الأداء، وتقترح إقامة روابط بين القوائم المرجعية ونتائج مراجعة الحسابات وتقييم الأداء ضماناً للمساءلة عن تفويض السلطة. وتشجع المنظمة على تقصي إمكانية إدراج النقد بالضوابط الداخلية والالتزام بها بوصفهما من المعايير المتعلقة بتقييم الأداء.

٢٥- وتؤيد لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة الكم الهائل من العمل المنجز بالفعل فيما يخص إعداد الوثائق المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات واستحداث الأدوات واستهلال العمل بها على مستويات المنظمة الثلاثة وزيادة الوعي بالمساءلة والمراقبة، ولكنها تعرب عن قلقها حيال انعدام التنسيق داخل المكاتب الرئيسية بشأن تنفيذ هذه المبادرات. وتود اللجنة أن تشهد وضع استراتيجية استهلال فعالة تجسّد رسالة متماسكة واحدة تضم جميع الأدوات والمبادرات.

٢٦- وسعت اللجنة في دورتها الرابعة عشرة إلى الحصول على معلومات موجزة عن التعاون المالي المباشر، بالنظر إلى تواتر إبلاغها عن مواطن ضعف تعترى العديد من نتائج مراجعة الحسابات. وتشعر اللجنة بالاطمئنان لأن بعض التوصيات المقدمة بشأن معالجة مواطن الضعف المذكورة قد وُضعت فعلاً موضع التنفيذ. ومن دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ وجود انخفاض كبير في عدد التقارير المعلقة فيما يتصل بالتعاون المالي المباشر، وأن سياسة عدم الإفراج عن الأموال اللازمة لهذا التعاون في المستقبل إلا إذا أُبلغ عن الأموال السابقة المقدمة لهذا الغرض وأُغلق حسابها هي سياسة يجري الآن تحسين إنفاذها.

إدارة مخاطر الامتثال والأخلاقيات

٢٧- أحاطت اللجنة علماً باستهلال العمل بسجل المخاطر على مرحلتين في عام ٢٠١٤. وعقب تحديد المخاطر، شرع مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات في الاضطلاع بعملية التحقق، بما فيها تحليل استراتيجيات تخفيف وطأة تلك المخاطر، ورأى أن تحليل المخاطر يبعث على التشجيع وأقام منصة لإجراء مناقشات مثمرة. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه ينبغي أن يواءم سجل المخاطر وميدان مراجعة الحسابات وإطار المراقبة الداخلية مواءمة كاملة، وشجعت مالكي الأدوات المذكورة آنفاً على توثيق عرى التنسيق فيما بينهم وعلى تنقيته من الشوائب.

٢٨- وشددت اللجنة مرة أخرى على أهمية "تفعيل سجل المخاطر" أو إدراجه في وظائف الإدارة على نحو عاجل، لأنه سجل ينبغي أن يُستخدم كأداة إدارية لزيادة تعزيز رسم خرائط المخاطر في خطط مراجعة الحسابات الداخلية إلى جانب مواءمته مع مهام وحدات الامتثال.

٢٩- وترى لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة أن من الضروري أن يقوم فريق السياسات العالمية في هذه المرحلة بوضع قائمة مشفوعة بوجهة نظره للمخاطر الاستراتيجية الرئيسية التي تواجه المنظمة. ويلزم التوفيق بين المخاطر المحددة بواسطة النهج المتبع من القاعدة إلى القمة بالاستناد إلى وجهة نظر معكوسة "أي من القمة إلى القاعدة"، مما يساعد على سد الفجوات ويدعم أيضاً عملية ربط المحدد من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة بأولوياتها الاستراتيجية من خلال تنقيح استراتيجية التصدي للمخاطر.

٣٠- وأعربت اللجنة عن سرورها عقب ملاحظتها لوضع سياسة واسعة النطاق وشاملة للإبلاغ عن المخالفات موضع التنفيذ منذ آذار/مارس ٢٠١٥، متطلعة إلى استكمال إجراءات التنفيذ، بما فيها بيان هوية الجهات المتناقية للإنذارات الصادرة بشأن الإبلاغ عن المخالفات، واختصاصات تلك الجهات. كما أحاطت اللجنة علماً بالعمل الجاري بشأن سياسة إعلان الخبراء الخارجيين عن مصالحهم ومدونة قواعد السلوك والتدريب، وذلك في إطار تطلعها إلى الحصول على مزيد من المعلومات المحدثة عن هذه المسائل الهامة في الاجتماعات المقبلة.

٣١- ولاحظت اللجنة أن العديد من المبادرات المدفوعة حالياً بعمل مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات يتسم بطابع استراتيجي، من قبيل سجل المخاطر وإطار المراقبة الداخلية وسياسة الإبلاغ عن المخالفات وتنسيق وظائف الامتثال على صعيد المنظمة ككل، وما إلى ذلك. وأكدت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة على أهمية تحقيق المواءمة اللازمة بين ما يلي: (١) مدى كفاية الموارد الموضوعة تحت تصرف مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، (٢) طابع المبادرات الاستراتيجية الحرج، (٣) المسؤولية على مستوى الإدارة الرفيع، وذلك من أجل الحفاظ على الزخم المولد حالياً.

التقييم والتعلم التنظيمي

٣٢- أُبلغت اللجنة بإنشاء وحدة مستقلة معنية بالتقييم والتعلم التنظيمي داخل مكتب المديرية العامة، وحصلت اللجنة على معلومات موجزة من ممثل الوحدة المذكورة عن حالة الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها تحت عنوان "تعزيز التقييم والتعلم التنظيمي". وتنتظر لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى التقييم والتعلم التنظيمي على أنهما مجالان من مجالات الإدارة الهامة، وتلاحظ أن بإمكان ثقافة التقييم أن تساعد على تحليل الأسباب الجذرية للمشاكل، وأن تستقدم ثقافة التعلم الجماعي. وثمة حاجة إلى دمج ثقافة التقييم في أدوات الإدارة الروتينية بوصفها جزءاً لا يتجزأ منها.

٣٣- وتؤيد اللجنة بشدة وظيفة التقييم وتتطلع إلى استعراض خطة العمل ٢٠١٦-٢٠١٧ ومواردها في اجتماعها الذي ستعقد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، وهي تجد أيضاً ما يشجعها في الوقوف على أن بعض التقييمات جارٍ تنفيذه على قدم وساق بالفعل وسيُفرغ منه بحلول نهاية العام.

٣٤- على أن اللجنة منشغلة إزاء قدرة المنظمة على التغيير، ولا سيما في ظل العدد الكبير جداً من المبادرات التي يجري تنفيذها في آن معاً، كما أنها منشغلة حيال تركّز جميع تلك المبادرات في المقر الرئيسي وحيال التحدي المجابهة في رؤية نتائجها على المستوى القطري.

إصلاح المنظمة: التحديث العام

٣٥- تلقت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة أثناء اجتماعاتها معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في مجال الإصلاح.

٣٦- ومثلما ورد ذكره في التقرير المبدئي المرفوع إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، فقد أحاط أعضاء كبار في الأمانة لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة علماً بمعلومات موجزة عن التحديات التي تواجهها الأمانة في مجال إصلاح تصريف الشؤون، وأبلغت لجنة الخبراء الاستشاريين بالزيادة الكبيرة الطارئة على عدد القرارات وبنود جدول الأعمال، مما أدى إلى زيادة القيود المفروضة على الأجهزة الرئاسية فيما يتعلق بضيق الوقت وتوافر القدرات. وقد أعربت فعلاً لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة عن مخاوفها من أن فعالية الأجهزة الرئاسية في الوفاء بولاياتها قد تُقوّض إن لم تُتخذ خطوات بشأن تبسيط هذه العملية، وأن هذا الأمر قد يعرقل تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل في المنظمة.

٣٧- ولاحظت اللجنة باهتمام التقدم المحرز في تنفيذ العديد من مبادرات الإصلاح الرئيسية، مثل وضع الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ باتّباع نهج من القاعدة إلى القمة؛ وإعداد مسودة إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول؛ واستهلال تطبيق إطار إدارة الأداء وغير ذلك.

٣٨- وتلقت اللجنة باهتمام عرضاً عن الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧، واستعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥، وهي تجد ما يشجعها في التقدم الملموس المحرز في مجال إصلاح البرامج، وتتطلع إلى الحصول على معلومات محدّثة عنه في اجتماعها الذي ستعقد في تموز/ يوليو.

٣٩- وناقشت اللجنة أيضاً المسائل المرتبطة باستراتيجية الاتصالات بشأن الإصلاح، واقترحت أن تتطوي الاستراتيجية المذكورة على إبراز ما يُحقّق من نتائج أو منجزات أساسية في مجالات كل من التخطيط وإطار المراقبة الداخلية والشؤون المالية والموارد البشرية، من بين أمور أخرى، وكيفية إسهام هذه العناصر في بلوغ أغراض الإصلاح الشاملة.

٤٠- وتلقت اللجنة عروضاً عن إصلاح الموارد البشرية. وتستند أطر المساءلة والمراقبة الداخلية إلى دعامة إصلاحات أخرى، كتلك المتعلقة بالتنقل وتحديد الأهداف والتقييم واتساق سياسات الموارد البشرية وإجراءاتها.

٤١- واللجنة منشغلة إزاء انعدام اتساق الأولويات على مستويات المنظمة الثلاثة، وهي تخشى أن تحول الحواجز التنظيمية دون تكامل وتنسيق الجهود المبذولة لمعالجة المسائل المتصلة بالامتثال والمخاطر وتتبع الأصول والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات.

٤٢- وأحاطت اللجنة علماً بحاجة المنظمة إلى امتلاكها لهيكل فعال معني بتنسيق الشؤون الإدارية وصنع القرار. وترى اللجنة أن فريق السياسات العالمية وسيلة مناسبة لبيان أهمية الإجراءات المفيدة في رسم الواضح من الاتجاهات والقرارات ونواحي الإشراف فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية المشتركة بين الإدارات وتنسيق أنشطة المنظمة. وتوصي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بإضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي على دور فريق السياسات العالمية وعلى مسؤولياته وولايته، وذلك في إطار هيكل إدارة المنظمة العادي. ومن شأن ذلك أن يمكن الفريق المذكور من أداء دور قيادي أقوى في اتخاذ القرارات المنسقة، وهو أمر تنتظر إليه اللجنة على أنه حاسم لضمان تكليل المبادرات التنظيمية الواسعة النطاق بالنجاح في المستقبل، وإفساح المجال أمام تنفيذ البرامج على نحو متسق في الأقاليم كافة.

مسائل أخرى

٤٣- تلقت اللجنة أثناء دورتها الخامسة عشرة معلومات محدثة عن الاستجابة لأزمة الإيبولا وعن بعض العبر الأولية المستخلصة منها، ورحبت بالنهج المفتوح والصريح المعتمد في الاستعراضات. وسترتب على العبر المستخلصة من أزمة الإيبولا آثار بعيدة المدى على إدارة المنظمة بفعالية، ومن الواضح أن الإدارة عازمة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا المضمار. وبالنسبة إلى حالات الطوارئ، فقد أبلغت اللجنة بأن أزمة الإيبولا أوضحت وجود حاجة إلى تهيئة قوى عاملة تتسم بالمرونة والدينامية وغير مقيدة بالأداء المعياري وتتكفل بأدوار ومسؤوليات واضحة المعالم ويتسنى نشرها في غضون فترة قصيرة من الزمن. وتعكف المنظمة على سبر أغوار مفهوم "تعيين الموظفين وتدريبهم ومنحهم الشهادات مسبقاً"، وسيلزمها أيضاً أن تحصل بسهولة على الأموال المتاحة لأغراض تعبئة الموارد في الوقت المناسب. وتعرب اللجنة أيضاً عن تقديرها للتحديات المجابهة في إعداد الميزانيات اللازمة لتنفيذ استراتيجية مكافحة الإيبولا في ما تبقى من عام ٢٠١٥ وما بعده.

٤٤- وبناءً على طلب المديرية العامة، فقد بحثت اللجنة دراسة بشأن استرداد تكاليف الكيانات والشراكات المستضافة فيما يتعلق بنموذج استرداد التكاليف المقرر تطبيقه على الكيانات والشراكات التي تستضيفها المنظمة. وتلقت اللجنة عرضاً عن الموضوع قدم معلومات أساسية وبيّن الوضع الحالي وأتاح خيارين لتقاسم التكاليف يجري بحثهما. وأوصت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بتنفيذ عملية بشأن المضي قدماً مع الكيانات المستضافة، وذلك في أعقاب استعراضها للخيارات التي طرحتها الإدارة. وستقدم الأمانة تقارير عن الموضوع إلى الأجهزة الرئاسية، وستعمل على صياغة عملية رسمية تكفل ما يلي: (١) استرداد التكاليف كاملةً مثلما كلف به المجلس التنفيذي، (٢) أو تقديم تقارير تتسم بالشفافية عن أية إعانات مستمرة أو أخرى مشتركة، والتصديق صراحةً على تلك الإعانات.

٤٥- ونظرت اللجنة أيضاً في وضع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وذلك في معرض إشارتها إلى حالة المنظمة التي تبعث الآن على الرضا.

٤٦- وأبلغت اللجنة بعمليات المنظمة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي، كما أُطِّعت على معلومات محدثة عن مشروع التحوّل إلى نظام الإدارة العالمي، الذي تراه اللجنة بمثابة أداة تتيح بشكل كبير تنفيذ إطار المراقبة الداخلية. وأحالت اللجنة توصياتها إلى الإدارة متطلعة إلى الحصول على معلومات محدثة عن هذه المسألة.

٤٧- واضطلعت اللجنة بعملية تقييم ذاتي لعملها، وأعربت عن ارتياحها بعد أن لاحظت تحسناً في توقيت حصولها على المعلومات وفي مواعمة الأعمال مع ولايتها. وأثمرت عملية التقييم الذاتي عن قيام اللجنة أيضاً بتعديل ممارساتها في العمل من أجل زيادة الاستفادة من وقتها، كما استعرضت اللجنة اختصاصاتها ولم تضع أية توصيات بشأن تغييرها.

السيد فريد لحدود (الرئيس)، السيد موكيش أريا،
السيدة ماري نكويي، السيد روبرت ساملز، السيد ستيف تنتون

= = =